البعد التداولي في البلاغة العربية

أ.م. د. عباس حميد سلطان
الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

أ. م.د. محمد ضياء الدين خليل إبراهيم
كلية الإمام الأعظم الجامعة

The deliberative dimension of Arabic rhetoric

Dr. MOHAMMED DHIAA ALDEEN & A.M. Dr. Abbas Hamid Sulta
kahlel Ibrahem
College of Imam Adhem
Iraqi University - Faculty of Arts

الملخص

من بين أحد أهم أهداف هذا البحث هو إعادة قراءة البلاغة العربية، وذلك بالعودة إلى البلاغة العربية ومحاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تثبت البعد التداولي فيها، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان:((التداولية مفاهيم ودلالات))،وقد تناولنا فيه النظرية التداولية، ببيان أهم تعريفاتها.

والمبحث الثاني: وقد جاء بعنوان:((عناصر التداول في البلاغة العربية))،وقد تناولنا في هذا المبحث كلّاً من: المتكلم والسامع والمقام باعتبارها أهم عناصر التدول.

والمبحث الثالث: وقد جاء بعنوان:((الأفعال الكلامية في البلاغية العربية))،وقد تناولنا فيه نظرية الأفعال الكلامية.

Abstract

Among one of the most important goals of this research is to re-read Arabic rhetoric, by returning to the Arabic rhetoric and trying to extract some notes that prove the deliberative dimension in it. In order to reach this goal, the research section is divided into three main topics:

The first topic: It came under the title: ((deliberative concepts and connotations)), and we discussed in it the theory of deliberation, by showing the most important definitions.

And the second topic: It came under the title: ((Elements of Circulation in Arabic Rhetoric)), and we discussed in this topic both: the speaker, the listener, and the shrine as the most important elements of internationalization.

And the third topic: It came under the title: ((Verbal Verbs in the Arabic Rhetoric)), and we dealt with in it the theory of verbal verbs.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فتعد اللسانيات التداولية من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، إذ بعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي، فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية(الجانب البنيوي)، وكذا وصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه(الجانب التوليدي)، في إطار ما يصطلح عليه بـ(لسانيات الوضع)، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ(لسانيات الاستعمال)، ولعلَّ هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطاً، إذ تدرس اللغة في أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين.

وتعنى اللسانيات التداولية في سبيل دراستها للغة، بأقطاب العملية التواصلية، فتهتم بالمتكلم ومقاصده، بِعَدِّه محركاً لعملية التواصل. وتراعي حال السامع في أثناء الخطاب، كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضماناً لتحقيق التواصل من جهة، ولتستغلها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية إذاً علم تواصلي جديد، يعالج كثيراً من ظواهر اللغة ويفسرها ويساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، ومِمَّا ساعد على ذلك أنَّها مجال رحب يستمد معارفه من مشارب مختلفة، فنجده يستمد من علم الاجتماع، وعلم النفس المعرفي، واللسانيات وعلم الاتصال والأنثربولوجيا، والفلسفة التحليلية.

وهذا البحث يعد محاولة لإعادة قراءة البلاغة قراءة تداولية؛ وذلك بالعودة إلى البلاغة العربية ومحاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تثبت البعد التداولي في البلاغة العربية، ثم إنَّ هذه الملاحظات يمكن أن تساعدنا في فهم هذا المنهج الغربي الحديث، فمعظم الكتب والمحاولات التي حاولت نقل هذا المنهج التداولي ومعظم المناهج والدراسات الغربية إلى اللغة العربية نقلتها بشيء من الغموض؛ ذلك لأنَّ هذه المناهج جاءت واصفة للغتها خاصة، وعند محاولة نقل هذا المنهج الغريب عن اللغة العربية للقارئ العربي، لابُدَّ أن تكون معها محاولة للربط بين هذه المناهج الغربية وما عندنا في التراث العربي، وذلك قصد الإستئناس بما جاء فيها، وأيضاً ليظل الاتصال الوثيق بلغتنا العربية وقيمتها التعبيرية والبيانية، بدل أن ندخل في متاهات أجنبية غريبة عن لغتنا وثقافتنا، مِمَّا يجعل

الفجوة تتسع بين التراث العربي وهذه المناهج الغربية المعاصرة، فلا يستطيع القارئ أو المتلقي العربي فهم تراثه، فضلا عن أنَّه لا يستطيع فهم واستيعاب النظريات الغربية الحديثة. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان:((التداولية مفاهيم ودلالات))،وقد تناولنا فيه النظرية التداولية، ببيان أهم تعريفاتها، ونشأتها وتطورها، ومفاهيمها، وقضاياها، ومهامها، وتناولنا من روداها: جون أوستين، وجون سيرل، وبول غرايس، وأهم بحوثهم ودراساتهم، وذلك محاولة إرساء قواعد هذه النظرية المترامية الأطراف.

والمبحث الثاني: وقد جاء بعنوان:((عناصر التداول في البلاغة العربية))،وقد تناولنا في هذا المبحث كلّاً من: المتكلم والسامع والمقام باعتبارها أهم عناصر التدول.

والمبحث الثالث: وقد جاء بعنوان:((الأفعال الكلامية في البلاغية العربية))،وقد تناولنا فيه نظرية الأفعال الكلامية، إذ تعد هذه النظرية، من اهم نظريات التداولية، التي كان من روادها أوستين وسيرل، وذلك بدراسة ظاهرة الخبر والإنشاء، وتوضيح الأبعاد التداولية لهذه الظاهرة من خلال مقاربتها بما جاء ضمن نظرية الأفعال الكلامية، ثم بينا معايير تمييز البلاغيين العرب بين الخبر والإنشاء، وكذا تقسيماتها.

وختاماً: نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقّه، وأن يفيد منه الباحثون مثلما أفاد البحث من غيره.

المبحث الأول

التداولية مفاهيم ودلالات

أولاً: تعريف التداولية:

التداولية لغة: يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي(دول)، وله معانٍ مختلفة لكنها لا تخرج عن معاني التحول والتبدل، فقد ذكر الزمخشري:((دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه... وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأديل المشركون على المسلمين يوم أُحد، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم....وتداول الشيء بينهم, والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما))[1].

وجاء في لسان العرب:((تداولنا الأمر، أخذناه بالدول، وقالوا دواليك، أي: مداولة على الامر...ودالت الأيام، أي: دارت، والله يداولها بين الناس، وتداوله الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة, وتداولنا العمل والأمر بيننا, بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة))[2].

فالملاحظ على المعاجم العربية أنَّها لاتكاد تخرج في دلالاتها للجذر دول على معاني: التحول والتبدل والانتقال, سواء أكان من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى, مِمَّا يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحول والتغير والتبادل((وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم, إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس, يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح (تداولية)أكثر ثبوتاً بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى: الذرائعية, النفعية, السياقية))[3].

يظهر لنا مِمَّا تقدم ذكره أنَّ مجال التداول يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولاً بفعل إجرائي, وهذه المدلولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية, وهو ماجعل الباحثين يتلقونه بالقبول حينما وضع الباحث "طه عبد الرحمن" التداوليات" مقابلة للمصطلح الاجنبي Pragmatique سنة 1970[4].

التداولية اصطلاحاً: ولعلَّ محاولة الوقف على تعريف موحد للتداولية يعد من الصعوبة بمكان نظراً لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية فتعددت التعريفات بحسب تخصصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم, ومن أبرزها ما قدمه فرنسيس جاك, إذ قال:((تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا))[5]،فالتداولية تتجاوز الدراسة البنوية(السكونية) للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، ولذلك عرفها الباحث الجلالي دالاش بكونها:((تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يُعنى من جهة أخرى كيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث))[6]،ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية بقوله:((هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية))[7]؛لأنَّها في إطار

عناياتها بدراسة اللغة في أثناء الاستعمال تهتم بعناصر التخاطب والتحاور فتراعي قصد المتكلم ونواياه, وحال السامع وظروفه, وتبحث في شروط نجاعة الرسالة, وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتداولية إذاً تُعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي بحثا عن المعنى, وضماناً للتواصل.

ويجعلها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن بِعدِّه أول من أدخلها إلى الثقافة العربية, تختص بوصف كل((ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم...فالمقصود بمجال التداول في التجربة التراثية, هو إذاً محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث))[8].

ثانياً: نشأة التداولية وتطورها:

إنَّ اللسانيات التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد(سقراط),ثم تبعه(أرسطو)،والرواقيون من بعده, إلَّا أنَّها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية للفلسفة إلَّا على يد باركلي, تغذيها طائفة من العلوم على رأسها: الفلسفة واللسانيات والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع[9].

فالتداولية اللسانية اتجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حل للكثير من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها مثل: الفونولوجيا, والتركيب, والدلالية، ولذلك((يعترف(كارناب)أنَّ التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: إنَّها قاعدة اللسانيات))[10],مثلما أنَّ اللسانيات التداولية تشكل محاولة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي بعامة، وعجزت اللسانيات عن الإجابة عنها, متوسلة في سبيل ذلك كثيراً من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى العرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[11].

ولم تصبح التداولية مجالاً يعتد به في الدرس اللساني إلَّا في العقد السابع من القرن العشرين, بعد أن طورها فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة أكسفورد، من أمثال: جون أوستين, وجون سيرل، وبول غرايس, وهم من مدرسة فلاسفة اللغة الطبيعية، في مقابل مدرسة اللغة الشكلية الصورية، وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة, إلى مستقبل يفسرها، فكان عملهم من صميم البحث التداولي[12].

ثالثاً: مهام التداولية:

تتلخص مهام التداولية في مجموعة عناصر تتمثل في: دراسة اللغة في أثناء التلفظ بها في السياقات والمقامات المختلفة,((فالتلفظ هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي))[13],وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالقوة في ذهن صاحبها إلى وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى أساس هذه الممارسة يتحدد القصد والغرض من الكلام, فالتداولية إذاً, تدرس اللغة بعدِّها((كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد, وموجهاً إلى مخاطب محدد, بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد, لتحقيق غرض تواصلي محدد))[14]. بمعنى أنَّ الدرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في غرضي تواصلي محدد, بمعنى أنَّ الدرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه, ومعرفة مدى تأثير السياقات الاجتماعية على نظام الخطاب, يقول دايك:((والفكرة الأساسية في التداولية هي أنَّنا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضاً بانجاز بعض الأفعال المجتمعية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال))[15].

ويرى(فان دايك)أنَّ من مهام التداولية كذلك, دراسة شروط نجاح العبارات وصياغة شروط ملاءمة الفعل لإنجاز العبارة, ومدى ملاءمة كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه[16].

ومن مهام التداولية كذلك((شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات))[17]، فتدرس كل قواعد الاستدال التي يمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللغوية، وما تحويه من أفعال, بما يستجيب لأغراضه ومقاصده، في المقامات التواصلية المختلفة التي يكون فيها.

وتسعى التداولية كذلك لبيان كيف يمكن للتواصل الضمني(غير الحرفي)أنْ يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر[18].

المبحث الثاني

عناصر التداول في البلاغة العربية

وللكشف عن الأبعاد التداولية في البلاغة العربية، سنتناول بالدراسة كل من المتكلم، والسامع، والمقام، وهي تمثل الجوانب التداولية التي اهتمت بدراستها هذه النظرية الحديثة.

أولاً: المتكلم: لو تأملنا التعريف أبي هلال العسكري للبلاغة والذي قال فيه:((سميت البلاغة بلاغة، لأنَّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه))[19]، لوجدنا أنَّ غاية البلاغة هي نجاح المتكلم في إيصال ما يريده إلى السامع.

مثلما نجده يصف البلاغة بأنَّها((قول مفقه في لطف، فالمفقه المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب، النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستعصية، ويبلغ به الحاجة، وتقام به الحجة))[20]، ففي عباراته هذه تتجلى وظيفة البلاغة(الإفهامية) و(الإقناعية)، فالبلاغة إذاً هي: الإبلاغ المفهم المؤثر، إفهاماً وتأثيراً من شأنهما تحقيق(الإقناع) و(الاستمالة)، أي: أنَّ المتكلم يسعى إلى التأثير في السامع وإقناعه بكلامه، وفي هذا يتجلى البعد التداولي، فالإقناع وظيفة تداولية.

فالوظيفة الأساسية للبلاغة هي الاقناع، والاقناع((هو الحوار بين طرفين بهدف تسليم أحدهما برأي الآخر)) [21]،أي: أنَّ المتكلم(مرسل)، وسامع(مرسل إليه)، إلَّا أنَّ البلاغة ركزت على المتكلم((فهو طرف أساسي في عملية الكلام، وعنصر فعَّال في تحديد خصائص النص، إذ يقع على عاتقه كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والوضوح))[22]،فهو المسؤول الأول في العملية الاتصالية، فهو يقوم بإرسال رسالة لغوية(نص أو عبارة) يهدف من خلالها إلى الاقناع والتأثير في المتلقي أو السامع.

وبما أنَّ وظيفة البلاغة الأساسية هي الإقناع، ولايكون المعنى مؤثراً مقنعاً إلَّا بعد أن يفهم ويبين للسامع، وسعياً منها، أي: البلاغة، إلى تحقيق هذه الغاية، وضعت مواصفات خاصة ترتبط بالكلام، وذلك ما يسمى بشروط أو مواصفات الفصاحة، فعلى المتكلم أن يتجنب هذه العيوب في كلامه حتى يضمن نجاح اتصاله مع الطرف الآخر. فمثلاً: على المتكلم أن يتجنب بالنسبة لفصاحة المفردة، ما يأتي: تنافر الحروف وغرابتها على السمع[23]، وألَّا يستعمل لفظاً غريباً، فالغرابة تحدث نوعاً من الانفصال بين المتكلم(المنشئ) والسامع، لبعد المعنى ودلالة الكلمة عنه، مِمَّا يؤثر في العملية الاتصالية أيضاً.

وكذلك الأمر مع التراكيب، فقد اشترطوا شروطاً ثلاثة سالبة في التركيب، على المتكلم أن يتجنبها إذا أراد أنْ يدخل دائرة القبول، هي خلوصه من: تنافر الكلمات، والتعقيد اللفظي، والتعقيد المعنوي[24].

وبذلك حاول البلاغيون تحديد شروط ومواصفات الفصاحة ليستطيع المتكلم أن يبقى في حدود تضمن له وصول المعنى إلى السامع بوضوح وإبانة. ويتضح ذلك أكثر في قول العلوي:((أنَّ الكلام لايوصف بكونه بليغاً إلَّا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ، ولايكون بليغاً إلَّا بمجموع الأمرين كليهما))[25].

وإن كان مصطلحي الفصاحة والبلاغة والفرق بينهما محل خلاف بين علماء البلاغة إلَّا أنَّ ما يهمنا أنَّ كليهما يسعيان إلى الغاية نفسها، وهي: تزويد المتكلم بالنصائح والقواعد التي يستطيع بها إفهام المعنى وتوضيحه لـ(المتلقي)، أو(السامع)، والتأثير فيه، وقد استخلص أدونيس أنَّ((البلاغة تهدف على أمرين: الوضوح (الارتجال) والتأثير(النفع)))[26].

ثانيا: السامع :أمَّا إذا انتقلنا إلى السامع؛ فتظهر أهميته مِمَّا سبق؛ فهو الشريك في العملية التواصلية، وهو لا يقل أهمية عن الطرف الأول(المتكلم).

ويعد المخاطَب الشريك في التصور العام من الناحية الإبداعية للرسالة؛ فالمخاطَب يحتل مركز الصدارة حينما يفكر المنتج(المنشئ أو المتكلم)بصياغة كلامه، إذ يقول الجاحظ:((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك ، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات))[27]؛ فالمتكلم لا بُدَّ أن يراعي أقدار وطبقات المستمعين من الناحيتين: السياسية والاجتماعية.

فـ((لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، لأنَّ ذلك جهل بالمقامات، وما يصلح في كل واحد منهما من الكلام))[28]؛ والغاية من هذه المراعاة هي: إحراز المنفعة من المخاطب وتجنب غضبه.

ومن الزاوية الاجتماعية؛ فإنَّها تراعي من حيث الألفاظ، بحيث لا يستخدم(المتكلم)ألفاظا غريبة أو غير مفهومة((فإنَّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رِطانة السوقي))[29]؛ لذا((يُنكر أن يتكلم الحاضرة والمولودون من الغريب ما لا يعرفون، وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وإن تكلم العامة السخفاء بما تكلم به الخاصة الأدباء))[30]؛ فالغاية من هذه المراعاة كما هو واضح هي الفهم والإفهام.

إذاً؛ فالبلاغة اهتمت بكل من(المتكلم)فوضعت له الشروط والطرق والوسائل التي إن استعملها واتبعها تضمن له الاتصال الناجح مع السامع(أوالمتلقي)، فيصل المعنى إلى قلبه وعقله ويؤثر فيه ويحقق هدفه؛ فهي تسعى في وضع قوانينها إلى مراعاة حال المتلقي وطبيعته وثقافته.

وبذلك يمكننا أن نقول: إنَّ البلاغة تسعى إلى توظيف الشروط التداولية لتضمن تحقيق أهدافها في إقناع المتكلم الطرف الآخر وتغيير أفكاره والتأثير فيه؛ أي: أنَّ للبلاغة أبعاداً تداولية، رُبَّما نستطيع في الصفحات الموالية من هذا البحث أن نقف عند بعض منها.

ثالثا: المقام: لاحظ البلاغيون منذ القديم ظاهرة(المقام)من خلال مقولتهم الشهيرة(لكل مقام مقال)،وانطلقوا في مباحثهم حول فكرة(المقام)وربطه بالصياغة أو التشكيلات الكلامية(المقال)؛ فقد اشترطوا(مطابقة الكلام لمقتضي الحال).

فـ((الحال(المقام)هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية من التركيب المقتضى(الاعتبار المناسب) هو الصورة المخصوصة التي نورد عليها العبارة، أمَّا مقتضى الحال هو إيراد الكلام على تلك الصورة))[31].

وتمت دراسة هذه الظاهرة؛ أي: المقام ومقتضى الحال، ضمن مباحث علم المعاني الذي يعرفه القزويني بأنَّه:((علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطلق مقتضى الحال))[32].

فـ(الحال) في التعريف هي المقام؛ أو الموقف الذي يجب أن يضع(المتكلم)كلامه على صورته، أمَّا(مقتضى الحال)؛ فهو الأسلوب الذي ينسج على منواله (المتكلم) كلامه، ويصوغ الفاظه، ويضع لها التراكيب لتناسب (الحال)، أمَّا(أحوال اللفظ) فهي تشكيلات الصياغة؛ أي: التشكيلات الكلامية التي يقع فيها اللفظ من أجل خلق صورة فنية أدبية تتناسب و(المقام).

وبذلك لاحظ البلاغيون أنَّ المخاطب لا يقيم على حالة واحدة، وإنَّما تعتوِره حالات نفسية لا حصر لها، والبليغ لا يكون بليغا إلَّا إذا وقف إزاء كل حالة بما يطابقها من القول، والسبيل إلى ذلك أن يشتمل كلامه على الخصائص البلاغية التي تنتهي به إلى هذه المطابقة.

وقد فصلت هذه الخصائص ضمن مباحث(علم المعاني)؛ من بينها: التقديم والتأخير, والإيجاز والإطناب, والقصر، والفصل والوصل.

كما كان في مقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبته الكلام لمقتضى الحال((فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم, فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة, وإنْ كان مقتضى الحال في ذكر المسند إليه فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إذا كان المقتضي ترك المسند إليه فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره ، وإنْ كان مقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إنْ كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جملة عند البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك)) [33]،مثلا؛ فقد ارتبط (الإيجاز والإطناب) كمقتضى بحال المخاطب، وطبقته الاجتماعية والسياسية.

فـ((الإيجاز ينبغي أن يستعمل في مخاطبة الخاصة وذوي الافهام الثاقبة الذين يجتزئون بيسير القول عن كثيره وبجمله عن تفسيره...وأمَّا الإطالة ففي مخاطبة العوام ومن ليس من ذوي الأفهام ومن لا يكتفي بيسيره، ولا يتفتق ذهنه إلَّا بتكريره وإيضاح تفسيره))[34]؛إذ تؤثر الطبقة الاجتماعية في المستوى الإدراكي والتفكير لدى المخاطب.

بذلك ربطت البلاغة بين النص أو(التشكيلات الكلامية) وبين (المقام) و(حال المتلقي)، ومن هذا المنطلق حاول صلاح فضل المقاربة بين (البلاغة) و(التداولية)؛ فـ(التداولية)–من وجهة نظره– هي((العلم الذي يعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظم مِمَّا يطلق عليه سياق النص))[35].

ثم يضيف((ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) وهي التي انتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية: لكل مقام مقال))[36].

إذاً فاهتمام (البلاغة) بمطابقة المقال لمقتضى الحال، يثبت البعد التداولي للبلاغة العربية، فقد ربطت بين التشكيلات الكلامية والمقام وحال(السامع)و(المتكلم)، والدليل على ذلك العمل الذي قام به عبد القاهر الجرجاني، فقد اهتم بالجانب التداولي؛ أي: بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليه، وقد أنجز بحثاً معمقا ضمن نظريته في (النظم).

المبحث الثالث

الأفعال الكلامية في البلاغية العربية

تندرج ظاهرة(الأفعال الكلامية) ضمن مباحث(علم المعاني)، ولاسيَّما ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ(الخبر والإنشاء)،وبذلك يمكننا عدُّ(نظرية الخبر والإنشاء)عند العرب من الجانب المعرفي العام، مكافئة لمفهوم (الأفعال الكلامية)عند المعاصرين[37]. وقد تمت دراسة هذه الظاهرة الأسلوبية ضمن مباحث(علم المعاني).

وقد قسم البلاغيون العرب الكلام إلى كلام(خبري) وكلام (إنشائي)، يقول ابن خلدون عن الكلام الخبري:((ألا ترى أنَّ قولهم:(زيد جاءني)مغاير لقولهم:(جاءني زيد)من قبل أنَّ المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: (جاءني زيد)،أفاد أنَّ اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال:(زيد جاءني)، أفاد أنَّ اهتمامه بالشخص قبل مجيء المسند، وكذا التعبير على أجزاء الجملة بما يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة ،وكذا تأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم، وإنَّ زيداً قائم، وإنَّ زيداً لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب))[38].

كما يشير ابن خلدون في كلامه المتقدم إلى علاقة الكلام بحال الخطاب والمقام، وذلك باستعمال تركيب آخر لايعود إلى اعتبارات نحوية، وأنَّ الكلام في مجمله تتحكم فيه(عناصر التداولية)من مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ودور عناصر السياق والمقام المشترك بينهم فمثلاً: الاختلاف بين الأقوال الثلاثة: زيد قائم، وإنَّ زيداً قائم، وإنَّ زيداً لقائم، راجع إلى المقام وحال المخاطب.

ويؤكد ابن خلدون أكثر علاقة الخطاب بالسياق وذلك من خلال عناصر لغوية لايمكن معرفة دلالتها ومرجعيتها إلَّا بالعودة إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه وهي المبهم والموصول، وأكدَّ أنَّه أياً كانت المعلومات التي يحويها الخطاب، فإنَّه يتضمن سلسلة كاملة من العناصر التي تشير إلى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب((بأنَّ الأول عن التأكيد، إنَّما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بأنَّ يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر))[39].

واشتراط البلاغيين العرب حصول(الفائدة) لدى المخاطب((يوافق ماهو متداول عند المعاصرين، فالتداوليون المعاصرون لايدرسون(الأفعال الكلامية)مجردة عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنَّما يدرسون انجازية تلك الأفعال ولايعتبرونها أفعالاً كلامية، إلَّا بشرط أن تتحقق هويتها الانجازية في السياق عبر الاستعمال، ولاينبغي لنا أن نغترَّ بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكر، أحياناً، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنَّما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلَّا في السياق الكلامي

وسياق الحال، وقصدية المتكلم، إذ هي من أكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثم فإنَّنا نؤكد هنا إندراج الظواهر الأسلوبية عند العلماء العرب في إطار تداول صريح))[40].

ولو تأملنا نظرية الخبر والإنشاء عند علمائنا، لوجدناها لم تأتِ مكتملة، وإنَّما مرت بمراحل وأطوار إلى أن استقرت على أسس علمية ونهائية عند السكاكي، وحتى مصطلح الإنشاء ذاته لم يكتب له الشيوع والاستقرار إلَّا في مراحلة متأخرة، فقد كان يستعمل(الطلب)الذي جاء مصطلح الإنشاء بديلاً له.

فضلاً عن أنَّ المعايير المتخذة أساساً للتمييز بين الخبر والإنشاء تعددت واختلفت باختلاف العصور والمراحل، كما اختلفت أيضاً الأدوات التحليلية، وتنوعت بين منطقية وتداولية، فلم يتحقق الاستقرار في معايير التصنيف وفي الجهاز وفي المفاهيم ككل إلَّا في مراحل لاحقة، يعود إلى اعتماد أدوات التحليل التي اصطنعها المناطقة العرب ثم ألحقوا بها في مرحلة لاحقة أدوات التداولية[41].

أولاً: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:

المعيار الأول: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب:

إنَّ التمييز الأشهر عندهم بين(الخبر والإنشاء)، هو التمييز بحسب المعنى، فالخبر ما كان يقبل الصدق والكذب، والإنشاء خلافه، والنصوص المأثورة عن علماء هذه المرحلة المتأخرة من البلاغة العربية تؤكد إجماعهم على ذلك[42].

وعليه فإنَّ تصور أولئك العلماء في هذه المرحلة لـ(الخبر)هو: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي يقبل الصدق والكذب، والإنشاء هو أيضاً: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي لكن الذي لايقبل الصدق أو الكذب.

المعيار الثاني: التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية:

حاول البلاغيون في هذه المرحلة التخلي عن مذهب السكاكي في عدم إمكانية التعريف الحدي للخبر والطلب، فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة، فالقزويني مثلاً يميز بينهما من حيث إنَّ الكلام((إمَّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه، أو لايكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء))[43]، وعليه فإنَّ الخبر هو((القول المتضمن نسبة المعلوم بالنفي أو الإثبات))[44].

كما يذهب سعدالدين التفتازاني إلى ذلك أيضاً، فيرى أنَّ((الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه، أي: أن تطابق تلك النسبة ذلك خارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين، أو لاتطابقه بأن تكون النسبة مفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس فهو

خبر))[45]،هذا الخبر في نظر التفتازاني، أمَّا الإنشاء فبمقابلة المفهوم السابق، هو ألَّا يكون لنسبة خارج.

وبالتأمل في هذه النصوص المتقدمة نستنتج مفهوما ثانياً لكل من الخبر والإنشاء، وهو أنَّ الخبر: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية، وأنَّ الإنشاء ليس له تلك النسبة.

المعيار الثالث: التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج:

ذكرنا سابقاً أنَّ البلاغيين العرب انتقلوا في تمييزهم بين(الخبر) و(الإنشاء)من اتصاف الأول بقبول الصدق والكذب، واتصاف الثاني بعدم قبول ذلك، إلى المعيار الثاني، ومبدأ هاتين الصفتين أنَّ الأول، أي: بقبول الصدق والكذب لأنَّ له خارجاً يطابق أو لايطابقه، والطرف الثاني، أي: الإنشاء: لايقبل الصدق والكذب لأن لاخارج له، ثم مرحلة لاحقة تم إدخال مفهوم (القصد)، فـ(الخبر) و(الإنشاء) كلاهما له خارج، لكن المقصود من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس المقصود من الإنشاء أن يطابق ذلك الخارج، وهذا المبدأ يقوي(التوجه التداولي) في التحليل البلاغي.

وبعد استعراضنا لبعض نصوص البلاغيين العرب، نلاحظ أنَّهم التفتوا إلى بعض الوظائف التداولية كمراعاة غرض أو(قصد)المتكلم، وضرورة الربط بين الخطاب وملابساته، فيميزون بين المقامات المختلفة في الاستعمال الفعلي للغة. إلَّا أنَّه ينبغي أن نشير إلى أنَّ تحليلهم في تلك المرحلة الزمنية من عمر البحث اللغوي للعرب للظواهر اللغوية كانت تتداخل فيها الأدوات التحليلية المنطقية بالأدوات التحليلية التداولية، ومن الصعب الفصل بينهما، مثلما أنَّه من الصعب حصرها وجمعها.

كما كانت تصورات العلماء في التمييز بين(الخبر) و(الإنشاء)مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف والتعدد في وجهات النظر، يمكن التمييز بين الأسلوبين عن طريق التأليف بين تلك الآراء، فيكون الخبر هو:((الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية))[46].والإنشاء:((هو الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية))[47].

فكل من الخبر والإنشاء كلام تام مفيد، أي: خطاب تواصلي مكتمل حامل لـ(الفائدة)، كما يدخل(قصد)المتكلم وغرضه من الكلام كمعيار للتمييز بين الأسلوبيين، وأنَّ(الإنشاء) يوجد نسبته الخارجية، والخبر يصف نسبته الخارجية، أي: يُصدقها أو يُكذبها.

وبالموازنة مع معايير سيرل يكون(الخبر)مندرجاً في صنف(التقريرات)، أمَّا(الإنشاء) فيندرج ضمن الأصناف الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة ومتشعبة، فمن(الإنشاء)ما يندرج ضمن(الأمريات)

مثل: الأمر ،والنهي، والاستفهام، ومنه مايدرج ضمن(الإيقاعيات)كألفاظ العقود، ومنه ماينـدرج ضمن(البوحيات) مثل: المدح، والذم، والتمني.

وسنتناول تقسيم علماء العربية لكل من الخبر والإنشاء إجمالاً وتفصيلاً، ومحاولة تقريبها من وجهة نظر المعاصرين التداولية:

ـــ تقسيمات الخبر والإنشاء:

توصل العلماء البلاغيون العرب إلى وضع معايير متفاوتة الدقة للتمييز بين الخبر والإنشاء، وآخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في مرحلة نضجها هو التصور الذي يميز بين الأسلوبين بمعيار (القصد)، ومعيار (إيجاد النسبة الخارجية)، فالمعيار الأول(تداولي) والثاني(منطقي)، وسنعرض بعض التقسيمات لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين، حسب مراحل تطور الدرس البلاغي العربي:

1ـ التقسيم الإجمالي: استطاع أبو نصر الفارابي وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يصنف العبارات الكلامية الصادرة من الإنسان إلى صنفين كبيرين، هما: عبارات القول، وعبارات الفعل، وبذلك بدأ من حيث بدأ أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين، هما: أقوال، وأفعال تتم بالأقوال[48].

تتم الأولى بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر، والتعبير عمَّما في النفس، والثانية يراد بها، فضلاً عن ذلك، حمل المخاطَب على شيء ما، فالفارابي يصرح قائلاً:((...والقول الذي يقتضي به شيء ما فهو يقتضي به إمَّا قول ما، وإمَّا فعل شيء ما، والذي يقتضي به فعل شيء ما فمنه نداء، ومنه تضرع وطِلبة، وإذن، ومنع، ومنه حث، وكف، وأمر، ونهي))[49]،كما بين أنَّ((النطق بالقول وفعل ما))[50].

وبذلك يقترب الفارابي من مفهوم(الملفوظ الانجازي)الذي تحدث عنه أوستين وسيرل في عصرنا، الذي كثيراً ما يقدم على أنَّه اكتشاف حديث من كل الفلسفة التحليلية والأبحاث التداولية المعاصرة، وقد عبر الفارابي عنه بـ(القوة)،والذي يعد من المقولات التداولية المعاصرة، وذلك بقوله أنَّ:((قوة أحد أنواع القول قوة السؤال عن الشيء))[51]،ويقصد بالنداء تحديداً، أي: أنَّ القوة الانجازية المحتواة في فعل(النداء)،هي نفسها المحتواة في فعل (الاستفهام)،وهذا النوع من الكلام يقتضي، جواباً عند الفارابي، وبهذا يقارب رأي أوستين في أنَّ من الأفعال نوعاً ثالثاً سماه(الفعل الناتج من القول)أو(الفعل التأثيري)، فقد لاحظ الفارابي أنَّ لكل قوة كلامية جواياً معيناً، ويصرح بذلك في قوله:((كل مخاطبة يقتضي بها شيء ما قبلها جواب، فجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطِلبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب))[52].

2ـ التقسيم التفصيلي للخبر والإنشاء:

لم يكتف البلاغيون بالتمييز الإجمالي والعام بين(الخبر) و(الإنشاء)،بنوعيه:(الطلبي) و(غير الطلبي)، بل قسموا كل منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية من المهم دراستها والوقوف عليها، وهذا ما سنقف عنده في مايأتي:

القسم الأول: الخبر:

1ـ تقسيم إبراهيم النظَّام: أورد البلاغيون العرب رأي النظام المعتزلي في تقسيم الكلام إلى خبر وطلب على أساس معيار(الصدق والكذب)، وقد فرق بينهما بأنَّ صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر سواء طابق الواقع أم لم يطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يطابق الواقع أم طابقه[53].

إذا فالخبر الصادق عند النظام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يطابقه، وهذه نظرة تداولية، ويظهر ذلك جلياً في قوله، من ضرورة تصديق اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتكذيبه إذا قال: الإسلام حق، إلَّا أنَّ الدسوقي أعترض عليه، من أنَّ((وجه كمال سخافته مايلزم عليه من تصديق اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتكذيبه إذا قال: الإسلام حق، وإجماع المسلمين ينادي على ذلك بالبطلان والفساد))[54].

لكن المدقق في رأي النظام يجد له مسوغاً، فـ(الصدق) في نظره ذو(بعد تداولي)، فالصدق والكذب منظور إليهما بحسب مايعتقده اليهودي لابحسب مايعتقده المسلم.

2ـ تقسيم منسوب للجاحظ: يرى الجاحظ أنَّ(الخبر)الذي يوصف بـ(الصادق)، هو مايكون مطابقاً للواقع، مع اعتقاد صاحبه أنَّه غير مطابق، ويوصف بـ(الكاذب)إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنَّه غير مطابق[55]. وينتج من تقسيم الجاحظ نوع ثالث أو صنف ثالث من الأخبار، وهو(غير الصادق ولا الكاذب)،وهو بهذا متأثر برأي النظام، وذلك باعتماده على(القرينة التداولية)التي هي: اعتقاد المتكلم وقصده، إلَّا أنَّ التفتازاني يرد هذا الرأي بقوله:((ولانسلم بأنَّ للقصد وللشعور مدخلاً في خبرية الكلام، فإنَّ قول المجنون أو النائم أو الساهي: زيد قائم، كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضرورياً ولايعرف بينهما واسطة)) [56].

ومعيار الجاحظ(اعتقاد المتكلم وقصده)يشبه أو يقارب معيار سيرل وهو(شرط الفصاحة)،الذي صنف به (الأفعال المتضمنة في القول)،مثلما يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية بالدسوقي والسبكي حين أدرجا(قصد)المتكلم في التمييز بين الخبر والإنشاء.

القسم الثاني: الإنشاء:

قسم البلاغيون الإنشاء مثلما ذكرنا إلى قسمين: طلبي وغير طلبي:

القسم الأول: الإنشاء الطلبي: يشتمل هذا الضرب عندهم ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها فيما يأتي:

1ـ الأمر والدعاء والالتماس: مِمَّا تعارف عليه البلاغيون وغيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإنَّ الطلب يكون أمراً مع استعلاء المتكلم على المخاطب، ويكون التماساً مع تساويهما، ويكون دعاءً مع خضوع المتكلم[57].

وبحسب معيير سيرل فإنَّ هذا الاختلاف هو من جهة(الشروط المعدة). وقد أوضح سيرل بمثال الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، والذي لن يكون إلَّا أمراً؛ لأنَّه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب، في حين إنَّ الطلب نفسه من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمراً، بل هو طلب أو اقتراح أو رجاء، فـ((سيرل يشترط في تحقيق الأمر الإداري أن يكون طلباً ناشئاً عن كل من العلو والاستعلاء)) [58].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ كلا من الدعاء والالتماس أغراض تواصلية, ووظائف خطابية تؤدى بـ(صيغة الأمر) أو(صيغة النهي)،على مقتضى قاعدة((خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر))[59].

2ـ الأمر والنهي: فاللأمر صيغ هي: صيغة فعل الأمر، والفعل المضارع المقترن بلام الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، وأسماء الأفعال والأصوات.

وأمَّا النهي فبحسب رأي السكاكي وغيره فله حرف واحد وهو: لا الناهية الجازمة، الداخلة على الفعل المضارع، كمثل قولك: لاتفعل، مثلما((صرحوا بأنَّ النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليها مجازاته، من الالتماس والدعاء والتهديد والإنشاء، ونعتقد أنَّ النهي فيها هو فعل كلامي أصلي، أمَّا البقية فهي أفعال متضمنة في القول منبثقة عن الأصل))[60].

3ـ الاستفهام:قسم البلاغيون الاستفهام إلى قسمين: طلب التصور، وطلب التصديق:

فالأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطاً، أي: له طرف واحد.

والثاني: هو طلب حصول نسبة بين الشيئين، أي: أنَّ له طرفان، ولكل نوع أداة تختص به وتؤدي معناه،

فمن أدوات الاستفهام(الهمزة) ويطلب بها التصور والتصديق معاً، و(هل) ويطلب بها التصديق فقط، أي: طلب تعيين النسبة بين الشيئين، وتختلف(هل)عن الهمزة في عدم صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

4ـ النداء: رأى أغلب البلاغيين أنَّ النداء من الإنشاء الطلبي، قال الفارابي:((إنَّ النداء يقتضي،أي: يطلب به من الذي نودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظراً لما يخاطب به بعد النداء))[61].

5ـ التمني: وهو الأسلوب الإنشائي الذي يطاب فيه المتكلم ما هو ممتنع الوقوع، وهو بحسب رأي السكاكي((أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعياً فيه مع حكم العقل بامتناعه))[62].

القسم الثاني: الإنشاء غير الطلبي: وهو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي والذي لاطلب فيه، فهو لايستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهو أنواع: الترجي، والقسم، والتعجب، والمدح، والذم، فضلاً عن صيغ المقاربة والرجاء، وألفاظ العقود، على اختلاف بينهم في بعضها، وسنعرض لهذه الأساليب وأراء العلماء العرب والبلاغيين فيها:

ـ الترجي: هو((ترقب حصول الشيء سواء كان محبوباً، ويقال له: طمع...أو مكروهاً...., ويقال له: إشفاق))[63]، وهذا حسب تحديد الدسوقي له، وكذلك قال محمد بن علي الجرجاني:((إنَّه إنشاء إمكان حدوث أمر ما))[64]، والفرق الجوهري بين التمني والترجي، هو أنَّ المتمني لايطمع في حصوله وإمكانه، والفرق الاخر هو أنَّ التمني يكون في الأمر المحبوب فقط، وأنَّ الترجي يكون في المحبوب والمكروه معاً[65].

وبذلك يكون الفرق بين التمني والترجي بحسب معايير سيرل في شرط المحتوى القضوي، فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم، وفي الترجي قضية ممكنة. ففي المثال: ليتك تجيء غداً، ولعلك تجيء غداً، ففي المثال الأول المتكلم يعتقد استحالة المحتوى القضوي، وفي المثال الثاني يعتقد إمكان تحققه، ويختلف في معيار ثانٍ حسب معايير سيرل، هو شرط الصراحة، فالمحتوى القضوي في التمني محبوب للمتكلم، وفي الترجي، قد يكون محبوباً وقد يكون غير محبوب.

ـ التعجب والمدح والذم: عرف التعجب بأنَّه: انفعال يحدث في النفس عمَّا خفي سببه[66]،وله صيغتان قياسيتان، هما: ما أفعله وأفعل به، وكلتا الجملتان تعبر عن شعور انفعالي ينتاب نفس المتكلم، وقد اشترط المبرِّد في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة،((فنقول منه: ما أحسن زيداً، ورجلاً معه، ولولا قولك: معه، لم يكن للكلام معنى، وذلك أنَّك إذا قلت: ما أحسن رجلاً، بالتنوين، فليس هذا مِمَّا يفيد به السامع شيئاً لأنَّه لايستنكر في الناس من هو كذا الكثير))[67]، ويشير المبرَّد هنا إلى الإفادة وهو أهم ميزة في الإنشاء، فضلاً عن أنَّها مبدأ تداولي.

أمَّا المدح والذم فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان: نعم الرجل زيداً، بئس الرجل زيداً، وقد ناقش الاسترآباذي إنشائية المدح والذم وخبريتهما، فهو يرى((أنَّك إذا تلفظت بجملة(نعم الرجل زيد)، فإنَّما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً))[68]،وقد ناقش الاسترآباذي إشكالية إنشائية المدح في قول الأعرابي لمن بشره بمولودة قائلاً:(نعم المولودة)، فقال الأعرابي:(والله ماهي بنعم المولودة)، وذكر الاسترآباذي((أنَّ رد الأعرابي ليس تكذيباً للقائل في المدح، بل هو إخبار بأنَّ الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة))[69].

ـ القسم والتكثير: صنف القسم ضمن الإنشاء الطلبي مع اختلافهم في ذلك إلَّا أنَّ التفتازاني عده من الإنشاء الطلبي، وكذلك الخطيب القزويني، و((الخلفية في تصنيف القسم ضمن هذا الضرب، هي ملاحظة أنَّ المتكلم ينشيء يمنياً للتعبير عن صحة ما يعتقده، وأدواته هي: الباء، والواو، والتاء، واللام...))[70].

أمَّا التكثير فهو أن ينشيء استكثاراً لعدد من شيء، مستعملاً: رُبَّ، أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم، والتكثير إنشاء لأنَّه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يتحمل الصدق والكذب، مثاله: كم رجلٍ عندي، رُبَّ فقير عفيف[71].

لايوجد مقابل التكثير فيما تعرض له سيرل وأوستين من أفعال كلامية، لكن لمَّا كان المدح إنشاء مقابل للإخبار بـ((الجودة))،والذم، إنشاء مقابل للإخبار بـ((الراداءة))يكمن اعتبار التكثير إنشاء مقابل للإخبار بـ((الكثرة))((فيكون المدح والذم إنشائيين متعلقين بالكيف والتكثير إنشاء متعلقا بالكم وبناء على هذا القياس نستطيع عدَّ اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطاً تحضيرياً، أو شرط صراحة لتكثير الشيء))[72].

النتائج

أمّا النتائج التي توصل إليها البحث فيمكن ذكرها على النحو الآتي:

1ـ إنَّ البلاغة العربية في دراستها للخطابات المتنوعة: قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية(متكلم وسامع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية)، وفي إطار هذا التوصيف عنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، والمؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، مِمَّا أكسب البلاغة العربية أبعاداً لسانية وتداولية مهمة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر.

2ـ إنَّ البلاغة قد اهتمت بالدرجة الأولى بطريقة انتاج النص، وتقدم النصائح والشروط للمتكلم لإنتاجه، كي تنال الرسالة كلمة استحسان أو رضا من قبل السامع أو المتلقي، فهي تعتني بالصياغة اللغوية لهذه الرسالة كي تؤدي وظيفتها وفاعليتها عند المتلقي، فالبلاغة هي الطريقة والوسائل المتبعة في الكلام التي تهدف إيصال المعنى إلى عقل وقلب السامع والتأثير فيه، وتحاول كسب رضاه وتأييده.

3ـ البلاغة اهتمت بكل من "المتكلم" فوضعت له الشروط والطرق والوسائل التي إن استعملها واتبعها تضمن له الاتصال الناجح مع السامع(أو المتلقي)،فيصل المعنى إلى قلبه وعقله ويؤثر فيه ويحقق هدفه؛ فهي تسعى في وضع قوانينها إلى مراعاة حال المتلقي وطبيعته وثقافته.

4ـ اهتمام "البلاغة" بمطابقة المقال لمقتضى الحال، يثبت البعد التداولي للبلاغة العربية، فقد ربطت بين التشكيلات الكلامية والمقام وحال "السامع" و"المتكلم"، والدليل على ذلك العمل الذي قام به عبد القاهر الجرجاني ،فقد اهتم بالجانب التداولي؛ أي: بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليه، وقد أنجز بحثا معمقا ضمن نظريته في "النظم".

5ـ إنَّ للغة عدة وظائف، ومن أهمها الوظيفة التواصلية، التي من شأنها أن تحافظ على حياة اللغة؛ لأنَّ اللغة تعيش بالتداول، وبغيره لا حياة لها.

6ـ كانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستن، وتطورت على يد جون سيرل، وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها من المفاهيم والنظريات التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية،(أفعال الكلام, الاستلزام التخاطبي, الإشاريات....).

هوامش البحث:

(1)أساس البلاغة: 303/1,مادة(دول).

(2) لسان العرب: 253/11-254،مادة(دول).

(3) في اللسانيات التداولية:148.

(4)في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 27.

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(6) مدخل إلى اللسانيات التداولية: 1.

(7) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(8) تجديد المنهج في تقويم التراث: 244.

(9) اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 163.

(10) استراتيجيات الخطاب: 23.

(11) المصدر نفسه: 23-24.

(12) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 9-10.

(13) استراتيجيات الخطاب: 27.

(14) التداولية عند العلماء العرب: 26.

(15)النص والسياق: 292.

(16) المصدر نفسه: 256.

(17) التداولية عند العلماء العرب: 27.

(18) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(19)الصناعتين: 15.

(20)الصناعتين: 57.

(21) النص البلاغي في التراث العربي والأدبي: 9.

(22)أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: 10.

(23) ينظر: علوم البلاغة: 17.

(24) ينظر: علوم البلاغة: 26.

(25) الطراز: 87/1.

(26)الحجاج: 109.

(27) البيان والتبيين:138/1-139.

(28) البرهان في وجوه البيان: 37.

(29) البيان والتبيين:144/1.

(30) البرهان في وجوه البيان: 105.

(31) علوم البلاغة: 36-37.

(32) التلخيص في علوم البلاغة: 10.

(33) مفتاح العلوم: 256-257,

(34) البرهان في وجوه البيان: 97.

(35) بلاغة الخطاب وعلم النص: 25.

(36) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(37) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 49.

(38) مقدمة ابن خلدون: 1065.

(39) مقدمة ابن خلدون: 1065.

(40) التداولية عند العلماء العرب: 53.

(41) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 54.

(42) ينظر: مفتاح العلوم: 254.

(43) الإيضاح في علوم البلاغة: 16.

(44) تلخيص شرح المفتاح: 38.

(45) المختصر في شرح تلخيص المفتاح:1/60-61.

(46)التداولية عند العلماء العرب: 82.

(47) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(48)الحروف: 162.

(49)الحروف: 162.

(50)المصدر نفسه: 163.

(51) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(52) التداولية عند العلماء العرب: 163-164.

(53)ينظر: شرح مختصر التفتازاني: 166.

(54) المصدر نفسه: 176.

(55) ينظر: المطول في شرح تلخيص المفتاح: 40-41.

(56) المصدر نفسه: 41.

(57)ينظر: شروح التلخيص: 2/308.

(58)نظرية الأفعال الكلامية: 76.

(59) مفتاح العلوم: 315.

(60) التداولية عند العلماء العرب: 111.

(61) الحروف: 162.

(62) مفتاح العلوم: 415.

(63) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: 2/245.

(64) الإشارات والتنبيهات: 114.

(65)ينظر: الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: 245/2.

(66) التعريفات: 62.

(67) المقتضب: 186/4.

(68) شرح الرضي على الكافية:211/4.

(69)المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(70)الأساليب الإنشائية في النحو: 162.

(71) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 122.

(72) نظرية الأفعال الكلامية: 100.

المصادر والمراجع

1-أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: الدكتور رشيد بلحبيب، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق والتعريب، العدد49، يونيو، 1999م.

2-أساس البلاغة: للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1998.

3-الأساليب الإنشائية في النحو:عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر.

4-استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبدالهادي بن ظافر الشهيري، ط1، عالم الكتب الجديد، بيروت ـ لبنان، 2004.

5-الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة:محمد بن علي الجرجاني، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

6-آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

7-الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

8-البرهان في وجوه البيان: لابن وهب الكاتب، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة ـ مصر.

9-بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، ط1، الشركة العالمية للنشر، بيروت ـ لبنان، 1996م.

10-البيان والتبيين: لأبي عمرو الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر.

11-تجديد المنهج في تقويم التراث: طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

12-التداولية عند العلماء العرب: مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت ـ لبنان/ 2005م.

13-تلخيص شرح المفتاح: للخطيب القزويني، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت ـ لبنان، 2000م.

14-التلخيص في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تحقيق: عبدالرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر.

15-حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح: محمد بن عرفة الدسوقي، مطبوع ضمن شروح التلخيص، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

16-الحروف:أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي،ط2، دار المشرق، بيروت ـ لبنان، 1992م.

17-شرح الرضي على الكافية: شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت686هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة- مصر، 1421هـ/2000م.

18-شرح مختصر التفتازاني: لسعد الدين التفتازاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.

19-الصناعتين: لأبي هلال العسكري، تحقيق: مفيد قمحة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1989.

20-الطراز: يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان.

21-علوم البلاغة(البيان والمعاني والبديع): للشيخ أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت ـ لبنان.

22-اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: نعمان بوقرة، ط1،عالم الكتب الحديث، الأردن،2009م.

23-في أصول الحوار وتجديد علم الكلام:طه عبدالرحمن، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000م.

24-في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: خليفة بوجادي،ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

25-القاموس المحيط: القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1424هـ/2003م.

26-لسان العرب: لابن منظور (ت711هـ)، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/2003م.

27-المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني: سعد الدين التفتازاني، مطبوع ضمن شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة ـ مصر، 1944م.

28-مدخل إلى اللسانيات التداولية: فرانسواز أرمينيكو، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبعات الجزارية، الجزائر، 1992م.

29-المطول في شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، منشورات دار الحكمة، بيروت ـ لبنان.

30-مفتاح العلوم: للسكاكي،تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، 2000م.

31-مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

32-المقتضب: المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرَّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة – مصر 1415هـ/ 1994م.

33-مقدمة ابن خلدون:. مقدمة ابن خلدون: لبعد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة – مصر، 1425هـ/ 2004م.

34-النص البلاغي في التراث العربي والأوربي: أحمد درويش، دار غريب، القاهرة ـ مصر، 1998م.

35-النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): ترجمة: عبدالقادر قيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000م.

36-نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب: طالب سيد هاشم، مطبوعات جامعة الكويت.